رئيس الإحصاء يستعرض اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني من الناحية الإحصائية

د. شـبـانـه: الاقتصاد الفلسطيني لن يتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية

اعتبـر د. لـؤي شـبانه رئـيس الإحصاء الفلسطيني يوم الاثنين الموافق 2008/09/15 يوم انفجار فقاعة الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية تكون الأزمة المالية العالمية التي عصفت بقطاعات مالية ومصرفية وأسواق مال في عدد من الـدول التـي اعتمدت أساساً الرأسمالية الليبرالية (كأمريكا وبريطانيا وألمانيا واستراليا). وأشار د. شبانه أن العديد من خبراء العالم الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا أن ما سيحدث من انهيار وإفلاس لشركات مالية ومصرفية وهزات في مؤشرات أسواق المـال بداية لدخول العالم في نفق الركود الاقتصادي ونذيراً بهبوط معدلات الإنتاج والنمو العالمي وبداية لتحول جيو سياسي عالمـي يغير من موازين وأقطاب القوى العالمية العظمى. كما هو في نفس الوقت بداية لحقبة جديدة من الرأسمالية التي يزيد فيها تدخل ورقابة الدولة على الأداء الاقتصادي.

وأشـار رئـيس الإحصاء الفلسطيني أنه فيما يخص الوضع الفلسطيني فان العدوى التي يمكن أن تنعكس عليه جراء تداعيات الأزمة العالمية يمكن أن تنتقل من خلال منافذ رئيسية منها الأثر على ثروة المستثمرين (مبادلات الاستثمار بين الدول وأسعار صـرف العمـلات)، والأثـر على الدخل والتأثر بالمساعدات والتحويلات من الخارج والأثر على الاقتصاد الحقيقي من خلال أسـعار الـسلع والخدمات للصادرات والواردات مع العالم الخارجي. ويتباين أثر الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني من خلال درجـة اندماج وارتباط الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي من حيث الاستثمارات والنظام المصرفي والتأمين والتحويلات والتجارة الخارجية بشكل أساسي.

واسـتعرض د. شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني من الناحية الإحصائية على النحو التالي:

تـشير الإحـصاءات الرسمية إلى أن محدودية حجم ودائع البنوك المقيمة في فلسطين لدى البنوك خارج الأراضي الفلسطينية والتـي معظمها تابع للجهاز المصرفي الأردني، إضافة إلى محدودية ودائع البنوك الخارجية لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلـسطينية والتي تناقصت في الفترة الأخيرة بشكل واضح بسبب الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية وتباطؤ النمو الاقتصادي فيها.

وفـيما يـتعلق بحركة ودائع الأفراد في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية (المقيمين وغير المقيمين)، توضح الإحصاءات اسـتقرار حجـم الودائـع بحـيث لا يوجد توجه نحو سحب الودائع بل على العكس تظهر البيانات ارتفاع طفيف في قيمة هذه الودائـع، فقـد ازدادت الودائـع الجاريـة للمقيمـين مـا بين أيلول 2007 وآب 2008 بمقدار 16% وزادت الودائع لأجل بمقـدار 10% وودائـع التوفيـر بمقـدار 34%، كمـا تراجعت ودائع غير المقيمين الجارية بمقدار 1% بينما زادت الودائع لأجل 10% وزادت ودائع التوفير بمقدار 43%.

ويشير المحللون الماليون والاقتصاديون إلى أن البنوك المحلية والعاملة في فلسطين بمنأى عن الأزمة، وذلك لقلة حجم الارتباط المالـي لهذه البنوك مع المصارف العالمية بالإضافة إلى التدابير المشددة التي اتخذتها سلطة النقد في عمل البنوك، إضافة إلى التنوع في الاستثمارات الخارجية على مستوى الدولة والقطاع والرقابة على سياسات الإقراض خاصة بعد نشوء أزمة الرواتب

بدايـة عام 2006، كذلك لم يلاحظ أية إجراءات عملية للبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية للحد من التسهيلات المصرفية، ولم يلاحظ أية تعاميم أو قيود صادرة من سلطة النقد الفلسطينية للبنوك.

فـيما يتعلق بالقطاع المالي، تشير الإحصاءات إلى انخفاض مؤشر القدس بـنسبة 2.37% لشهر أيلول 2008 مقارنة مع شهر آب لـنفس العـام، وانخفـض حجم التداول بـنسبة 5.13%، كما انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة المتداولة بـنـسبة 2.34% لنفس الفترة، ولا يوجد أي مبرر لهذا الانخفاض لا سياسيا ولا اقتصاديا، ولا على صعيد أوضاع الشركات، التي يتوقع أن يحقق بعضها أرباحا تاريخية هذا العام.

يعتبر التراجع الحاد الذي شهدته الأسهم الفلسطينية في الفترة الزمنية القصيرة التي تلت الأزمة ردة فعل نفسية غير مبررة على مـا يحـدث فـي الأسواق العالـمية والإقليمية. وان الهبوط في سوق فلسطين نابع من الخوف لدى صغار الـمستثمرين مما يحـدث فـي العالـم. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى محدودية ارتباط البورصة الفلسطينية بالأسواق الأخرى، وهو عامل يقلـل مـن تأثـرها بالتقلب في البورصات العالـمية، كما أن الإجراءات التي اتخذها سوق فلسطين للأوراق المالية من خلال فرض قيود مشددة لمنع الصفقات الوهمية تمنع حدوث أزمات حادة داخل سوق الأسهم.

أمـا على صعيد القوة الشرائية للمواطن فإن الأسعار التي يدفعها حاليا ثمنا للسلع والخدمات هي أسعار غير عادلة، وفي حال انـتقال الأزمـة إلى الاقتصاد الحقيقي فان أسعار السلع والخدمات ستنخفض وسيكون هذا مفيدا للاقتصاد الفلسطيني الذي يقوم علـى الاسـتيراد، وتشير البيانات إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 10.90% خلال شهر أيلول 2009 مقارنة بشهر أيلول من العام الـسابق، ولكن يبقى ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية رهينة التغير في أسعار صرف العملات عالمياً من جهة والتغير فـي أسـعار الـسلع والخـدمات مـن جهة أخرى، إن انخفاض أسعار النفط جراء التوقعات بانخفاض الطلب على الطاقة في الاقتصاديات الكبرى يثير ارتياحاً لدى المستهلك العادي، خصوصاً بعد أن عاش عاماً كاملاً من الارتفاع الحاد في أسعار النفط وصل الذروة في 11 تموز متجاوزاً 147 دولاراً للبرميل، انخفض إلى اقل من 80 دولارا في نهاية الأسبوع الماضي.

الانخفاض لن يقتصر على أسعار النفط في حال امتدت الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، فعندها ستنخفض أسعار السلع والخدمات، وبحكـم أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد استيرادي، فان المواطن الفلسطيني سيستفيد من هذا الانخفاض شريطة ثبات الدخل وسعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية.

فـيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فكما هو معلوم فإن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، ومن المتوقع أن تـسعى إسرائيل لضخ المزيد من السلع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني كونه الأقرب ويتعامل بنفس العملة وذلك بهدف تجنب الخـسائر المـتوقعة في حال التصدير إلى اقتصاد عالمي يتعامل بعملات أخرى، وفي ظل عدم تأثر كل من القطاع المصرفي والسوق المالي بهذه الأزمة بشكل ملحوظ، يبقى الأثر المستورد لهذه الأزمة من الاقتصاد الأكثر تأثيراً على الاقتصاد الفلسطيني وهـو إسرائيل، فحجم التبادل التجاري في جانب الصادرات من السلع والخدمات لإسرائيل سجل 500 مليون دولار بما نسبته 94% تقـريبا مـن إجمالي الصادرات للعالم الخارجي ككل لعام 2007، فيما سجل حساب الواردات من إسرائيل لنفس العام 2121 ملـيون دولار للسلع فقط وبما نسبته حوالي 70% من إجمالي الواردات من العالم الخارجي، ويزيد حجم وارداتنا من إسرائيل عن ثلاثة أضعاف صادراتنا إليها وبالتالي فان التأثر المتوقع بانخفاض أسعار السلع والخدمات سيكون تأثيره الإيجابي في جانب الواردات اكبر من تأثيره السلبي في جانب الصادرات على الاقتصاد الفلسطيني.

أمـا في حال استمرت إسرائيل في تخفيض عملة الشيكل مقابل العملات الأجنبية لرفع صادراتها فان ذلك سيؤثر بشكل مباشر علـى الواردات الفلسطينية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة أن الواردات تسجل بالدولار بينما الاستهلاك المحلي بالشيكل وهذا ينعكس على حجم المشتريات نتيجة أن دخل موظفي السلطة الفلسطينية والعاملين في إسرائيل بالشيكل.

وعلـى صـعيد الفلسطينيين العاملين في الخارج فإن الدخل المتحقق للفلسطينيين العاملين في الخارج أحد دعائم سد العجز في ميزان المدفوعات الفلسطينية وخاصة دخل العاملين في إسرائيل، فقد حقق حساب دخل العاملين في إسرائيل عام 2006 حوالي 264 مليون دولار بما نسبته 60% من إجمالي دخل العاملين في الخارج وبالتالي تبقى مسألة فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الإسرائيلي ومدى تأثيرها على الفلسطينيين مربوطة بمعدلات البطالة مستقبلاً في الاقتصاد الإسرائيلي وأثر الأزمة العالمية على هذا العامل.

وبالنـسبة للتحويلات من الخارج فإنها تمثل أحد أهم العناصر المؤثرة على بنية الاقتصاد الفلسطيني وخاصة الإنفاق الحكومي والإنفـاق الفـردي، وتعد ركيزة أساسية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات وموازنة السلطة الفلسطينية. وقد سجلت هذه التحويلات عام 2006 بشقيها المقدم للقطاع العام والقطاعات الفلسطينية الأخرى (أسر ومؤسسات) حوالي 1389 مليون دولار، 78% من هذه القيمة قدم من الدول المانحة للقطاع الحكومي و 22% منها قدم بواسطة أفراد ومؤسسات أخرى لقطاعي الأسر والمؤسـسات الخاصـة والأهلـية الفلسطينية، والتي تشكل المنح المقدمة للقطاع الأسري 61% من المنح المقبوضة للقطاعات الأخـرى غيـر الحكومـية، وتعتبر هذه النسبة ذات أهمية في حال تأثرت بالأزمة المالية سلبا، وذلك من خلال تآكل قيمة هذه التحويلات نتيجة التغير في أسعار صرف العملات لأغراض الاستهلاك والإنفاق المحلي. وتشكل قيمة هذه المساعدات حوالي 70% مـن قـيمة الـواردات الفلسطينية من العالم الخارجي ويبين توزيع المساعدات من الدول المانحة لعام 2006 أن الأكبر نصيباً من حيث قيمة المساعدات هي دول الاتحاد الأوروبي التي ساهمت بنسبة 61% من إجمالي قيمة المساعدات، يليها الدول العربية وساهمت بقيمة 27% ثم أمريكا الشمالية وساهمت بنسبة 10%.

لـذلك وباختصار فقد تباينت الآراء والتحليلات العالمية والمحلية حول نتائج وآثار الأزمة العالمية، لكن يبقى التوجه الغالب إلى أن هـذه الأزمة ستتعمق وتمتد مستقبلاً ربما للسنتين القادمتين، وستشهد انهيار وإفلاس مزيد من المؤسسات المالية والمصرفية علـى مستوى العالم، وستؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير مباشر ويبقى التطور المستقبلي لهذه الأزمة هو الحكم على مـدى وعمـق وهيكلـية التأثير على اقتصاديات العالم المختلفة. كما أن الركود الاقتصادي العالمي سيتباين أثره على الدول المتأثـرة بالأزمـة، فمـن جهـة سيزيد من البطالة في الدول الصناعية بسبب انهيار في الشركات المالية والمصرفية وبالتالي انخفاض في الثروة والدخل الذي سيخفض من مجمل الطلب وبالتالي سينعكس على الإنتاج وخاصة الدول الرأسمالية الصناعية، ومـن جهـة أخرى سيؤدي إلى انخفاض في الأسعار بسبب يستفيد منه المستهلك النهائي والدول المستوردة للسلع الأكثر تأثر بانخفـاض الأسعار. ويتوقع أن تتأثر الأسعار بالانخفاض للسلع والخدمات وخاصة المحروقات ومواد الإنشاءات والإيجارات العقاريـة وهـذا لمـصلحة المستهلك النهائي. ويتباين تأثر الأسعار سلباً أم إيجابا إذا ما كان الاقتصاد يعتمد على التصدير أم الاسـتيراد أيهما أكثر. وسيكون التأثير الأكبر على الاقتصاد الفلسطيني ذلك المستورد من الأزمة التي قد تطال إسرائيل نظراً للارتـباط الوثـيق في مجال التجارة الخارجية وسوق عمل الفلسطينيين في إسرائيل، حيث أن التباطؤ الذي سيشهده الاقتصاد الإسـرائيلي سـيؤدي إلـى انخفاض الطلب على العمالة الفلسطينية وتسريح جزء لا بأس به منها. كما أنه لا يتوقع أن يتأثر الاقتـصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالأزمة لمحدودية وانعزال هذا الاقتصاد عن الاندماج في أسواق المال المتطورة في البلدان الرأسـمالية. كمـا يـتوقع أن يتأثـر الاقتـصاد الفلسطيني بشكل غير مباشر بالأزمة إيجابا من حيث انخفاض أسعار السلع والخـدمات، وسلباً بشكل محدود على ثروة المستثمرين في الأسواق العالمية المتضررة، وربما أثراً بسيطاً على مستوى المنح والمـساعدات الدولـية. كمـا أنهـا لن تؤثر الأزمة بشكل واضح على القطاع المصرفي الفلسطيني، لمحدودية حجم الارتباط المـصرفي مع المصارف العالمية باستثناء تلك المرتبطة بالقطاع المصرفي الأردني في حال طالت الأزمة الاقتصاد الأردني، بالإضـافة أنـه لن تؤثر الأزمة بشكل واضح على سوق المال الفلسطيني، حيث سيكون تأثيرها محدود (بسبب العامل النفسي) علـى صـغار المـستثمرين فـي الـسوق المالي، وذلك لمحدودية حجم الارتباط المالي مع الأسواق المالية العالمية المتطورة

ومحدوديـة المحـافظ الأجنبية في السوق المالي الفلسطيني. كما يمكن أن تتأثر التحويلات المقبوضة من العالم الخارجي من خـلال انخفـاض مـستوى الـدعم والمساعدات من الدول المانحة، إضافة إلى تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج إلى الأراضـي الفلسطينية، بالإضافة إلى تأكل قيمة هذه التحويلات بسبب التغير في أسعار صرف العملات وتأكل قيمتها وسيحتدم التـنافس في البلدان المتلقية للمساعدات الخارجية، وهذا يتطلب جهدا وطنياً . كما أن هنالك تأكيد من التحليلات المحلية بأنه لا يـوجد فلـسطينيا مبرر للتدخل ، فالأزمة مستوردة وليست محلية وتأثير الأزمة هو بمقدار ترابطنا مع الأزمة عالميا وبما أن الترابط محدود فلا يوجد تأثير حقيقي.